الحكومة تعكف على صياغة قانون يسقط الحصانة عن الشركات الامنية

بوش يمتدح بلاك ووتر وغيتس ينتقدها ومصادر تتوقع ان تغادر العراق في أيار ٢٠٠٨

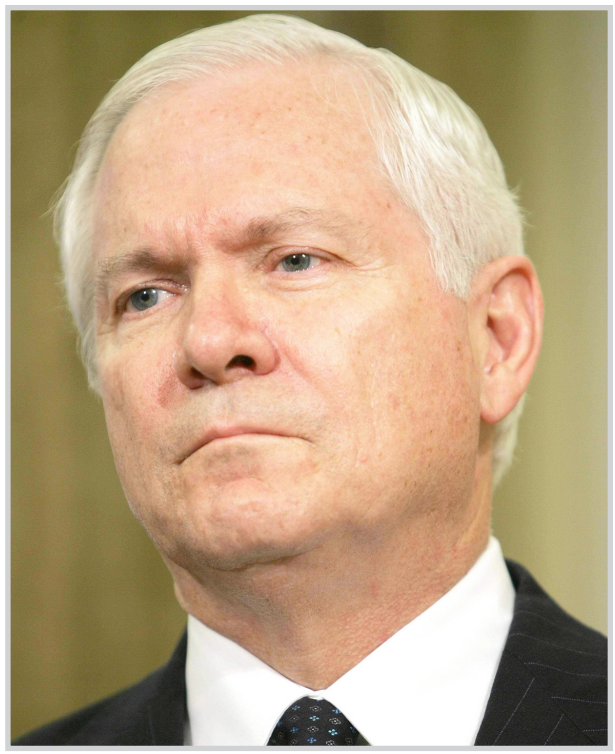
روبـــرت غـيـتـــس

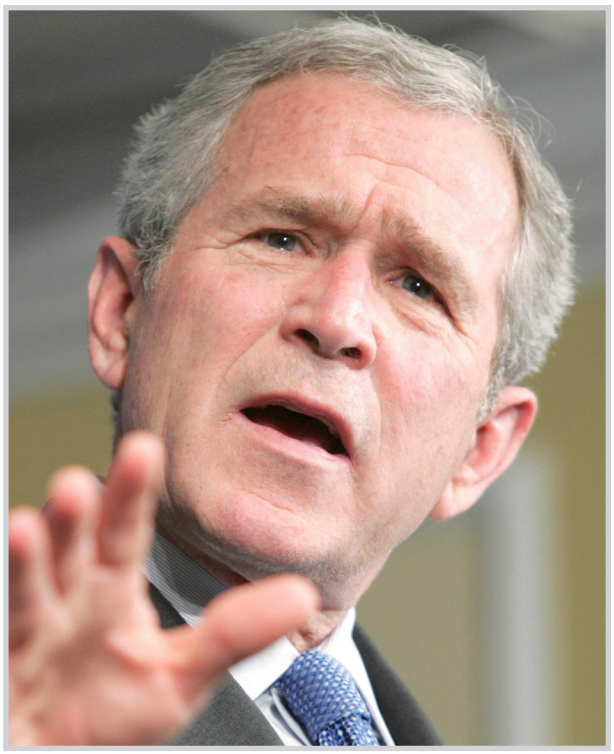
جـــــورج بـــــوش

بغداد/ الوكالات

قالت صحيفة واشنطن تايمز في عددها الصادر الخميس الماضي ان الرئيس الامريكي جورج بوش امتدح الشركات الامنية الخاصة مثل بلاك ووتر Blackwater التي تقدم "خدمة ثمينة " لكادر الحكومة الامريكية في الخارج.

وأوضحت الصحيفة ان كلمات بوش جاءت بعد يوم واحد على شكوى رئيس بلاك ووتر من غياب دعم مسؤولين كبار امريكيين لدور الشركة في اطلاق النار الذي حدث في احد شوارع بغداد.

وذكرت الصحيفة انه في مؤتمر صحفي للبيت الابيض، قال السيد بوش انه "متلهف لرؤية تحليل اداء بلاك ووتر." الا انه اشاد بالشركة، بوصفها واحدة من ثلاث شركات توفر الامن وخدمات اخرى الى وزارة الخارجية الامريكية في العراق ومواقع اخرى خطرة في العالم.

وقال بوش "ساخبركم، مع ذلك، ان شركة مثل بلاك ووتر تزودنا بخدمات ثمينة. فهم يحمون حياة الناس، وانا اثمن التضحية والخدمة التي قدمها عناصر بلاك ووتر."

وتعلق الصحيفة بقولها ان " ملاحظات السيد بوش هذه، وهي احدث ما قاله بصدد الجدل حول الشركة، تاتي بعد يوم من شكوى رئيس بلاك ووتر ارك برنس في لقاء مع محررين وصحفيين من صحيفة واشنطن تايمز ان وزارة الخارجية فشلت في الدفاع عن شركته، على الرغم من سجلها الطويل في تقديم الخدمة الجيدة."

وقال برنس ان " هذا شيء محبط بالنسبة لنا. لقد نفذنا حرفيا كل كلمة في عقد من ١٠٠٠ صفحة. ويواجه شبابنا مخاطر جمة من اجلهم."

وقالت الصحيفة ان متحدثا باسم الخارجية الامريكية امتنع الاربعاء عن التعليق على ملاحظات برنس.

وتجادل بلاك ووتر ان عناصرها الامنيين، الذين كانوا يرافقون موكبا لوزارة الخارجية الامريكية في بغداد، تصرفوا بصيغة الدفاع عن النفس خلال الحادث.

وكانت الحكومة العراقية قالت ان الحراس فتحوا النار من دون التعرض الى استفزاز وطالبت بـ ٨ ملايين دولار كتعويض لكل ضحية.

واشارت الصحيفة الى ان ثلاثة تحقيقات تجري الان بشان اطلاق النار يقوم بها فريق من الاف بي أي يتحرى الحادث نفسه؛ ولجنة مشتركة امريكية عراقية تحقق في عمليات المتعاقدين الامنيين في العراق وموقفهم القانوني؛ وثالثة تابعة لوزارة الخارجية تتولى مراجعة داخلية لكيفية حماية الحكومة الامريكية لكادرها الدبلوماسي في البلاد.

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الامريكية، ان توم كيسي، الذي يترأس المراجعة الخارجية، قد عاد الى واشنطن قادما من بغداد وسيطلع وزيرة الخارجية، كوندوليزا رايس، على نتائج تحرياته في المستقبل القريب.

واشارت الصحيفة الى ان نقادا يقولون ان الشركات من قبيل بلاك ووتر تعمل في فراغ قانوني، ومعفاة من ملاحقة القوانين العراقية، ومن دون رقابة واضحة من جانب المسؤولين الامريكيين.

وقال السيد برنس في اللقاء ان الكثير من الانتقادات التي تستهدف شركته محركها هو السياسات الحزبية من جانب الديمقراطيين في الكونغرس ومن الصحافة، لكن السيد بوش قال، حسب الصحيفة، انه في اخر المطاف هو المسؤول، بوصفه القائد العام، عن سلوك المتعاقدين العسكريين الامريكيين، الذين تستخدمهم وزارتا الدفاع والخارجية في العراق وغيرها من بؤر التوتر.

وقال بوش "انا المسؤول عن استئجار وزارة الخارجية الامريكية لاولئك المتعاقدين."

وتشترك بلاك ووتر، ودينكورب انترناشونال، وترايبل كانوبي، بعقد شامل لحماية كادر الخارجية الامريكية.

وستجري مراجعة عقد بلاك ووتر في الربيع القادم.

وفي بغداد، قال احد مساعدي السيد المالكي في تصريح صحفي ان رئيس الوزراء يحث المسؤولين الامريكيين على سحب جميع افراد بلاك ووتر من البلاد بسرعة اكبر من الستة اشهر وهو الموعد النهائي المحدد اصلا من جانب الحكومة العراقية.

وقال مساعد المالكي ايضا ان مكتب رئيس الوزراء يعكف على صياغة قانون جديد يسقط الحصانة القانونية التي تضمن لبلاك ووتر وغيرها من الشركات الامنية عدم ملاحقتها قانونيا.

إلى ذلك انتقد وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس يوم الخميس شركات الأمن الخاصة في العراق. وقال غيتس ان عمل شركات الامن يتعارض في بعض الاحيان مع المهمة الامريكية في العراق بوجه عام وانه يجب ان يكون هناك تنسيق أفضل لأنشطتهم مع القوات التي تقودها الولايات المتحدة.

وقال غيتس للصحفيين في البنتاغون "كانت هناك حالات تعرض فيها عراقيون للاساءة ولم يتلقوا معاملة لائقة. مثل هذه الانشطة تتعارض مع مهمتنا الاوسع في العراق."

وقال علي الدباغ المتحدث باسم الحكومة العراقية ان شركة بلاك ووتر يجب سحبها من العراق ومحاسبتها على سلوكها في حادث اطلاق النار في ١٦ من سبتمبر أيلول الذي أسفر عن مقتل ١٧ شخصا وأثار غضب العراقيين.

لكن وزارة الخارجية الامريكية قالت انه لم يتخذ قرار بعد بشأن شركة الامن التي تتخذ من ولاية نورث كارولينا مقرا لها.

وقال الدباغ للصحفيين في البيت الابيض "نريد... أن تغادر بلاك ووتر العراق هذا هو موقفهم في النهاية.. هذا موقف وزارة الخارجية."

وأضاف "هناك غضب وغضب كبير من العراقيين من بلاك ووتر. يجب محاسبتهم. وهذا هو ما تطالب به الحكومة العراقية. ما فعلوه في بغداد جريمة وأعلنا ذلك."

لكن توم كيسي المتحدث باسم وزارة الخارجية الامريكية قال ان قرارا نهائيا لم يتخذ بعد بشأن بلاك ووتر ووزارة الخارجية تنتظر نتائج التحقيقات العديدة ومن بينها مراجعة على مستوى عال لشركات الامن عموما.

واستطرد كيسي قائلا "ان موقف وزارة الخارجية الامريكية هو أن لدينا تحقيقا جاريا ويباشره فريق رفيع المستوى، لم نتخذ قرارا. ولم يقدموا بعد توصياتهم للوزيرة" في اشارة الى وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس.

وقال غيتس انه يعتزم ان يناقش قريبا مع رايس كيفية تحسين تنسيق عمل شركات الامن الخاصة وضمان الا تتعارض انشطتهم مع الهدف العام للبعثة الامريكية في العراق.

وقال غيتس "هدف المهمة الامريكية... وهو جعل الوضع الامني تحت السيطرة في العراق وتدريب القوات العراقية وتجهيزها وفي غضون ذلك احلال الاستقرار في العراق."

وتتزايد الضغوط على شركة بلاك ووتر لتغادر العراق لكن ان تيريل المتحدثة باسم بلاك ووتر قالت انه لم يطلب من الشركة مغادرة العراق. وقالت لرويترز في رسالة بالبريد الالكتروني "لم نتلق كلمة رسمية تطلب منا مغادرة العراق."

ويعمل لدى بلاك ووتر نحو ألف موظف في العراق وتقول الشركة ان حراسها ردوا بطريقة قانونية على تهديد معاد. وطالبت بغداد بلاك ووتر بدفع تعويض قدره ثمانية ملايين دولار لكل عائلة من عائلات الضحايا.

وعادت من بغداد هذا الاسبوع لجنة من وزارة الخارجية الامريكية تحقق في الحادث وفي دور شركات الامن في العراق بشكل عام وتنوي تقديم النتائج التي توصلت اليها في الايام القليلة القادمة لرايس التي تعود الى واشنطن يوم الجمعة قادمة من رحلة للشرق الاوسط وأوروبا.

وأعدت اللجنة التي يرأسها باتريك كنيدي وهو من كبار المسؤولين في وزارة الخارجية الامريكية توصيات أولية في الاسبوع الماضي تدعو الى أن يرافق ضباط أمن دبلوماسي أمريكيون جميع قوافل بلاك ووتر وتركيب كاميرات على المركبات.

ووقعت بلاك ووتر عقدا تبلغ قيمته القصوى ١,٢ مليار دولار مع وزارة الخارجية الامريكية. وبموجب هذا الاتفاق فانها تعمل في الوقت الحالي في ثلاث مهام وتتعلق احداها بحماية الدبلوماسيين الامريكيين في بغداد ومن المقرر أن ينقضي أجلها في ايار ٢٠٠٨.

وفي سياق متصل كشفت مصادر مطلعة بوزارة الخارجية الأمريكية أن شركة الخدمات الأمنية الخاصة "بلاك ووتر" قد تضطر إلى مغادرة العراق قبل حلول الصيف القادم.

وأكد مسؤول بالخارجية الأمريكية الأربعاء، أن المهمة الحالية لشركة بلاك ووتر في العراق، من المقرر أن تنتهي في أيار القادم، فيما أشار مسؤولون آخرون إلى أن واشنطن قد تتخلى عن الاستعانة بالشركة، التي يوجد مقرها الرئيسي بولاية "نورث كارولينا"، بعد ذلك التاريخ.

كما أكد دبلوماسيون في السفارة الأمريكية ببغداد، أنه في الوقت الذي سيرفع فيه اسم بلاك ووتر من العمليات الأمنية بسبب الحادث الذي وقع في ١٦ أيلول الماضي، فإن موظفي الشركة وبقية متعلقاتها في العراق، قد يجري استعمالها من قبل شركة أمنية أخرى.

وطلب المسؤولون الأمريكيون، في تصريحات نقلتها أسوشيتد برس، عدم الكشف عن هوياتهم، نظراً لعدم صدور أية مواقف رسمية من جانب وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس، بشأن نتائج التحقيقات الجارية لتقييم وضع شركة بلاك ووتر، وشركتين أخريين، تتولى حماية الدبلوماسيين الأمريكيين بالعراق.

وذكرت مصادر السفارة الأمريكية في بغداد أن المسؤولين العراقيين يتفاوضون مع دبلوماسيين أمريكيين حول خمس توصيات أصدرتها لجنة التحقيق العراقية، حيث أكدت الحكومة العراقية أنها لن تتراجع عن طلبها للسفارة الأمريكية بوقف التعامل مع بلاك ووتر في الأشهر القادمة.

من جانب آخر، أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية الأربعاء أن الوزير روبرت غيتس ينوي تقديم توصيات بوضع جميع الشركات الأمنية الخاصة التابعة للحكومة الأمريكية، تحت سلطة واحدة لزيادة الإشراف عليها، وهو الاقتراح الذي قد تعارضه وزارة الخارجية.

وذكر المتحدث باسم وزارة الدفاع جيف موريل، أن تحقيقاً أجرته وزارة الدفاع مؤخراً، أظهر أن المسؤولين العسكريين في بغداد ليست لديهم فكرة كاملة عن أعمال وتحركات وأداء الشركات الأمنية المسلحة على الأرض.

وأضاف موريل أن وزير الدفاع يعتقد أنه من الضروري إجراء دراسة لمعرفة ما إذا كانت هناك حاجة لتشكيل وحدة مركزية تكلف بالإشراف على جميع الشركات الأمنية على الأرض، موضحاً أن الوزير غيتس يعتزم مناقشة هذا الاقتراح مع وزيرة الخارجية.

وكان وزير الدفاع الأمريكي قد دعا في وقت سابق، إلى مراجعة قواعد عمل شركات الأمن الخاصة العاملة إلى جانب الجيش الأمريكي، بحيث تخضع لإشراف مباشر من وزارة الدفاع "البنتاغون".

وأبلغ وزير الدفاع الأمريكي اللجنة المالية بمجلس الشيوخ، بأن حوالي١٣٧ ألف مدني يعملون إلى جانب الجيش الأمريكي هناك، يقوم معظمهم بتقديم الخدمات اليومية للوحدات القتالية، مثل إعداد الطعام والنقل وغسل الملابس.

وأشار غيتس إلى أن شركات الأمن الأمريكية في العراق لديها حوالي ٢٥ ألف موظف، تقوم وزارة الدفاع بتوظيف نحو ٧٣٠٠ فرد فقط من بينهم، فيما يتم التعاقد بين باقي هؤلاء الموظفين والشركات الخاصة دون علم البنتاغون.

إلى ذلك كشفت الشرطة العراقية النقاب امس عن ان عناصر الامن الذين اطلقوا النار صوب مدنيين في كركوك في وقت سابق يوم امس يعملون لدى شركة (ارينيز) الامنية البريطانية.

وقال مصدر في شرطة محافظة كركوك فضل عدم الكشف عن هويته ان عناصر الامن الاجانب الذي اطلقوا النار على ركاب سيارة الاجرة الخمسة وتسببوا بجرح رجل وامرأتين احداهما صحافية يتبعون لشركة (ارينيز) للخدمات الامنية البريطانية الجنسية المتعاقدة مع فيلق المهندسين التابع للجيش الامريكي.

واضاف ان المصابين الثلاثة هم شقيقتان احداهما صحافية تعمل لدى تلفزيون زاكروس الكردي وفني تلفزيون يعمل معهما.

من جهة أخرى ذكر مصدر في القوات متعددة الجنسيات ان السيارة التي كانت تقل الركاب العراقيين اقتربت من موكب شركة الامن البريطانية التي كانت تقل خبراء اجانب بمسافة اقل مما هو مسموح به.

وتعمل شركة (ارينيز) في تدريب قوة لحماية انابيب النفط العراقية الشمالية من عمليات التخريب التي تتعرض لها ولها مكاتب في جنوب أفريقيا وبريطانيا وهي مسؤولة عن حماية فنيين ومهندسين يعملون لحساب شركات صناعة النفط الغربية فى العراق بالاضافة الى حماية مقرات تلك الشركات.

السعودية تشارك بالاجتماع التحضيري لوزراء داخلية جوار العراق

من الاجتماع السابق

الرياض/ وكالات

أعلنت المملكة العربية السعودية، الأربعاء الماضي، أنها ستشارك في الاجتماع التحضيري الرابع لوزراء داخلية دول الجوار العراقي المقرر عقده، السبت المقبل، في دولة الكويت.

وقالت وزارة الداخلية السعودية، في بيان بثته وكالة الأنباء السعودية (واس) مساء الأربعاء الماضي، إن وكيل وزارة الداخلية أحمد السالم "سيشارك في الاجتماع التحضيري الرابع لوزراء داخلية دول الجوار العراقي، والذي سيعقد السبت في دولة الكويت.. ولمدة يومين."

وأوضحت الوزارة في بيانها، أن الاجتماع التحضيري "سيبحث العديد من الموضوعات الأمنية التي تتعلق بأمن العراق ومكافحة الإرهاب، تمهيدا لرفعها لوزراء داخلية دول الجوار العراقي" الذين سجتمعون في الكويت أيضا، الثلاثاء المقبل.

وأضافت أن الاجتماع "سيبحث التنسيق والتعاون فيما يتعلق بالنواحي الأمنية، ومساندة الحكومة العراقية والعراقيين في تعزيز الأمن والاستقرار، والحد من عمليات التسلل والتهريب."

وذكر البيان أن الاجتماع "سيبحث المشروع المقترح لإنشاء سكرتارية لهذا الاجتماع، والتي تم الاتفاق عليها خلال الاجتماع الثالث لوزراء داخلية الجوار، الذي عقد في مدينة (جدة) بالسعودية العام الماضي، لتكون آلية دائمة لمتابعة ما سيتم التوصل إليه من قرارات... فيما يخص النواحي الأمنية وغيرها."

وقال بيان وزارة الداخلية السعودية إنه من المقرر أن يركز الاجتماع الوزاري على " تعزيز التعاون المتبادل بشأن أمن الحدود ونقاط العبور وحركة التنقل الحدودية بين دول الجوار، من خلال الاتفاقيات القائمة والترتيبات المتفق عليها... بما في ذلك المراقبة الفعالة للحدود، والمراقبة الشديدة على نقاط الدخول والتحركات عبرها."

كما سيبحث الاجتماع، بحسب البيان، في " تبادل المعلومات الإستخباراتية مع السلطات العراقية، بهدف منع تسلل العناصر الإرهابية وغير الشرعية من وإلى العراق، إضافة إلى التدابير الملائمة لمنع الجماعات الإرهابية من استخدام أراضي الدول كقواعد للتجنيد والتدريب والتمويل والتخطيط والتحريض... والقيام بعمليات إرهابية ضد الدول الأخرى.

يذكر أن السعودية ضيفت، العام الماضي، الاجتماع الثالث لوزراء داخلية دول الجوار للعراق، التي تضم السعودية وإيران وتركيا والأردن وسوريا والكويت... إضافة إلى مصر والبحرين.

فيما احتضنت طهران الاجتماع الأول في (٣٠) تشرين الثاني من العام (٢٠٠٤)، وتركيا الاجتماع الثاني في (١٨) تموز (٢٠٠٥).

وشدد وزراء داخلية دول الجوار العراقي، في البيان الختامي لاجتماعهم الثالث في جدة، على ضرورة " بذل المزيد من التدابير الأمنية اللازمة لضبط الحدود، ومكافحة وثائق السفر المزورة والتسلل والتهريب من وإلى العراق، وذلك عبر زيادة صور وأشكال التنسيق والتعاون" بين تلك الدول.

وعبر الوزراء عن استعداد بلدانهم لمساعدة الحكومة العراقية "في تعزيز الأمن وتأمين الاستقرار، خاصة في النواحي التدريبية"،

وشددوا على ضرورة " القضاء على نشاط الجماعات الإرهابية، وما يرتبط بها في العراق. والتي تهدد أمنه وأمن جيرانه من دول الجوار".

ودان وزراء داخلية دول جوار العراق "كافة الأعمال الإرهابية التي تستهدف العراقيين وغيرهم من الأطفال والنساء".

البنتاغون تستدعي ٧ وحدات من الحرس الوطني إلى العراق

واشنطن/ وكالات

تعتزم وزارة الدفاع الأمريكية استدعاء ثماني وحدات من قوات الحرس الوطني، لنشرها مجدداً في المواقع القتالية بكل من العراق وافغانستان، للمرة الأولى منذ إعادة هذه القوات إلى الولايات المتحدة قبل ما يقرب من عام، بعد انتهاء مهامها في كلا البلدين.

وقالت مصادر عسكرية أمريكية إن وزارة الدفاع ستلجأ إلى إرسال مزيد من قوات الحرس الوطني لتلك المواقع، بهدف تخفيف العبء على قوات الجيش الأمريكي، التي تخوض مواجهات عنيفة في كل من العراق وأفغانستان.

ومن المتوقع نشر سبع وحدات في العراق، فيما يتم نشر الوحدة الثامنة بأفغانستان، وفقاً لما نقلت الأسوشيتد برس عن مصادر عسكرية طلبت عدم الكشف عن هويتها، نظراً لعدم صدور أوامر رسمية بذلك.

ومن بين الوحدات المقرر نشرها بالعراق، ستكون اثنتان منها مجهزة بكامل عتادها العسكري، من المتوقع أن يتم إرسالهما إلى المواقع القتالية بحلول الصيف المقبل، أو في وقت مبكر من العام ٢٠٠٩، ضمن خطة إحلال وتبديل الجنود الأمريكيين العاملين بالعراق، إلا أنها لن تزيد من حجم القوات الأمريكية هناك.

وتضم كل وحدة من وحدتي الحرس الوطني المجهزتين بالكامل، نحو ٣٥٠٠ جندي، وهو نفس حجم الوحدات القتالية الأخرى بالجيش الأمريكي، فيما ستكون الخمس وحدات الأخرى أصغر من حيث الحجم والتشكيل والتجهيزات، بواقع ألف عنصر بكل وحدة، حيث من المتوقع أن تتولى مهام الدعم الأمني ومساندة القوات المقاتلة.

ويوجد في العراق حالياً ٢٠ كتيبة قتالية، تضم نحو ١٧١ ألف جندي أمريكي، من المقرر تخفيضها العام المقبل إلى ١٥ كتيبة، تضم ١٣٥ ألف جندي، بموجب خطة الرئيس جورج بوش وقادته العسكريين لخفض عدد القوات الأمريكية بالعراق.

ومن المقرر أن يتم نشر بعض هذه الوحدات في دولة الكويت، حيث ستقوم من هناك بمهام حماية موانئ تصدير النفط العراقية.

كي مون يؤكد انخفاض العنف في العراق وزيادة دور الأمم المتحدة

بغداد/ وكالات

قال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إنه يرى فرصة لتحقيق تقدم في العراق وسط انخفاض حدة العنف مع إمكانية زيادة دور الأمم المتحدة هناك.

وأضاف كي مون في بيان نشر، على الموقع الالكتروني للأمم المتحدة أن "شهر أيلول سبتمبر الماضي شهد أقل مستوى للعنف في العراق.

وأوضح الأمين العام أن "التحدي الماثل أمامنا هو تحويل التطورات العسكرية إلى أساس لعملية المصالحة الوطنية." مشيرا إلى أن الشعب العراقي هو المسؤول الأول عن تحقيق هذا التحول إلا أن الأمم المتحدة على استعداد للمساعدة في تحقيق ذلك الهدف.

ورحب كي مون بزيادة مجلس الأمن لصلاحيات بعثة الأمم المتحدة في العراق (يونامي)، مؤكدا أن المنظمة تعمل بسرعة لتنفيذ تلك المهام.

وكان الأمين العام قد قال الشهر الماضي، بعد اجتماع رفيع المستوى مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي أن عدد موظفي الأمم المتحدة في العراق سيزيد حالما يمكن استيعابهم بصورة آمنة وأن الزيادة ستكون على وجه الخصوص في أربيل والبصرة. وأعرب الأمين العام عن استعداده لعمل المزيد من أجل تعزيز الحوار السياسي والمساعدة في مراجعة الدستور ووضع التشريعات.

كما جدد الأمين العام الدعوة للدول المجاورة للعراق لتقديم الدعم للقيادة الداخلية وتجنب أية زيادة للتوتر.

صفقات تموين مشبوهة

قضايا فساد تطول شركات الخدمات اللوجستية في الكويت وامريكا

دبي/ CNN

عادت قضايا الفساد والصفقات المشبوهة التي تتورط فيها أطراف أمريكية في العراق إلى الواجهة مجدداً الخميس، مع بروز أنباء حول تحقيقات تتعلق بتعاقدات تموين للجنود المنتشرين في العراق والكويت، وقد شملت اللائحة المسربة للتحقيقات الأولية أسماء مجموعة من الشركات الغذائية الكبرى.

إلا أن البارز هذه المرة كان ظهور اسم شركة "أغيليتي" الكويتية التي كانت تعرف باسم "المخازن العمومية،" وهي إحدى أكبر شركات الخدمات اللوجستية في الشرق الأوسط، كما أنها الشركة العربية الوحيدة التي حصلت على عقود خدمات بمليارات الدولارات للقوات الأمريكية في المنطقة.

وكانت تقارير صحفية أمريكية قد أشارت الأربعاء الماضي إلى أن البنتاغون أطلق تحقيقاً حول بعض الصفقات التجارية التي تشمل شركات أمريكية عملاقة مثل (Sara Lee) و(ConAgra) كانت قد حصلت على عقود لتموين الجيش الأمريكي بمساعدة ضباط سابقين يعملون لديها بمناصب استشارية. وتكمن أبرز نقاط القضية في تحديد ما إذا كانت هذه الشركات قد باعت المواد الغذائية إلى شركة "أغيليتي" بأسعار مرتفعة قياساً إلى السوق من جهة، وحقيقة ما تردد عن أن الشركة الكويتية قد عادت واستردت فارق السعر لمصلحتها بشكل جانبي من تلك الشركات وهو ما اعتبرته "أغيليتي" تقليدا معتادا في عالم الأغذية.

ونقلت صحيفة وول ستريت جورنال الأمريكية عن براين ميزوغوشي، أحد محامي مكتب وزارة العدل قوله أمام قاضي الدعاوى الفيدرالية في واشنطن، إن "أغيليتي" عرضة "لتحقيقات كبيرة ومتشعبة حول مخالفات قد تفوق قيمتها مئات ملايين الدولارات."

كما أشارت الصحيفة إلى أن التحقيقات ستشمل أيضاً دور بعض ضباط الجيش في هذه القضية خاصة لجهة اختيار الشركات التي ستفوز بعقود التأمين أو نوعية الطعام التي سيطلبها الجيش لجنوده والتي توجب على متعهد التموين أحياناً التفاوض مع شركات منتجة بعينها دون سواها.

وحول هامش الأرباح قالت التقارير إن شركة Sara Lee على سبيل المثال أعادت ما نسبته خمسة في المائة من سعر كميات من اللحم كانت "أغيليتي" قد اشترتها منها، فيما فازت شركات كويتية على علاقة بـ"أغيليتي" بعقود توريد جانبية قد تثير بعض اللغط حول حقيقة فائدتها التجارية.

وفي اتصال مع موقع CNN بالعربية، قال نادر سالم، مسؤول العلاقات العامة والإعلام في "أغيليتي" الكويتية إن الشركة تدرس إصدار بيان توضيحي حول القضية، لكنه اعتبر أن ما ذكرته الصحف المحلية نقلاً عمن قيل إنه "مصدر مسؤول" في الشركة يعبر عن حقيقة موقفها.

وقد جاء في البيان المنشور أن "أغيليتي غير معنية بالتحقيقات التي تجريها الجهات الأمريكية، سواء في وزارة العدل أو وزارة الدفاع حول تعاقدات الجيش الأمريكي، مشيرة إلى أن تلك التحقيقات تتركز على مدى صحة وسلامة ودقة بنود وإجراءات طرح العقود من قبل الجيش الأمريكي نفسه وليس العلاقة مع الشركات."

وقال "المصدر المسؤول" في الشركة إنها سبق وكشفت للجيش الأمريكي عن أحد الضباط الأمريكيين المتورطين في قضية فساد عرفت باسم "عرفجان"، وساعدت الحكومة الأمريكية في ضبطه وإدانته بتهمة محاولة تقاضي رشوة كما سبق ونبهته عام ٢٠٠٥ عن رسوم غير عادية للشحن البري.

وجددت الشركة ما قالت إنه "تأييدها لقيام الجهات الأمريكية بأية إجراءات من شأنها تعزيز الشفافية في طرح العقود ومحاربة الفساد موضحا أن الشركة سبق وأيدت الجهات الأمريكية بعمل تحقيقات واضحة وشفافة،" واعتبرت أن ما ذكر عن خضوع "أغيليتي" لتحقيق واسع النطاق في عمليات احتيال جنائية ومدنية تتعلق بمئات ملايين الدولارات، "قديمة ومضى عليها أكثر من عامين وان الشركة ليست لها علاقة بها."

وحول مستوى أسعار المواد الغذائية المقدمة للجيش الأمريكي، قال المصدر إن أسعار الشركة الكويتية "مكشوفة للمنافسين وخاضعة للمنافسة من قبل الشركات الأخرى."

من جهته، قال جون هاريس، الناطق باسم شركة Sara Lee لشبكة CNN إن الشركة تلقت تأكيدات من قبل وزارة الدفاع الأمريكية إلى أن التحقيقات الجارية حالياً لا تشملها.

أما شركة ConAgra، فقد أكدت الناطقة باسمها، ستيفاني شيلدز، أنها بدورها غير معنية بالتحقيق، وأنها قدمت "شهوداً ووثائق" فقط فيما يتعلق بالتحقيق مع شركة "أغيليتي" الكويتية.

وتزود "أغيليتي" الجيش الأمريكي، وخاصة في العراق والكويت، بالتموين الغذائي واللوجستي منذ العام ٢٠٠٣ وتصل قيمة عقودها السنوية إلى أكثر من مليار دولار، وقد وقعت الشركة في يونيو/حزيران الماضي عقداً جديداً مع وزارة الدفاع الأمريكية لمدة ثلاث سنوات قد تصل قيمته القصوى إلى ٣٤٥ مليون دولار.

وفي السادس من تموز، فازت الشركة بعدد من العقود اللوجيستية التابعة للجيش الأمريكي في إسبانيا منها تجديد عقد Prime Vendor بقيمة ٢,٨ مليار دولار بالإضافة إلى عقد المقاولات العالمي ومؤخرا عقد التوسع المدني التابع للجيش الأمريكي.